مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (٧)

الموقف الروسي من أزمة البرنامج النووي الإيراني (٢٠١٥ - ٢٠١٨)

THE RUSSIAN POSITION ON THE IRANIAN NUCLEAR PROGRAM CRISIS

(2015 – 2018)

م.م. حسام محمد خضير
جامعة بغداد / مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية

المُلخص

تسعى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، منذ زمن بعيد، لتطوير مشروعها النووي في المنطقة وتسخير نتاجه للأغراض التي تعود بالنفع الإقتصادي وتحقق الأهداف السياسية والإستراتيجية للبلاد وذلك بإشراك الورقة الخاصة في برنامجها النووي في الصراعات الإقليمية والدولية كممارسة الضغوطات على الغرب والولايات المُتحدة الأمريكية. ومن هنا تبرز العوامل والمحفزات التي تدفع بروسيا الإتحادية ولإيران للتقارب من البعض الأخر. فروسيا تدرك جيداً بعد الإنهيار السوفيتي أهمية تكوين الشراكات الإقليمية والإستراتيجية التي من شأنها أن تعيد المكانة الروسية على الساحة الدولية، لا سيما إذا كانت هذه الشراكة تجمع الأخيرة مع دولة ذات مكانة جيوسياسية ودينية وعقائدية في المنطقة. وبالتالي فإن الموقف الروسي من النشاطات النووية الإيرانية كان في معظم الوقت إيجابياً وجديّاً لما لذلك من أهمية بالغة تدر للإقتصاد الروسي، كون روسيا دولة متقدمة في هذا المجال من حيث التقنيات المتطورة والمُستشارين المختصين وغيرها. إلا أن ذلك لا يُعبر عن تأييد مطلق من الجانب الروسي تجاه المشاريع النووية الإيرانية التي قد تمس الأمن القومي داخل الأراضي الروسية.

Abstract

The Islamic Republic of Iran has been seeking, for a long time, to develop its nuclear project in the region and use it for purposes that benefit the economy and achieve the political and strategic goals of the country by involving its nuclear program in regional and international conflicts as well as exerting pressure on the West and the United States of America. These factors and incentives push Russia and the Russian Federation closer together. After the Soviet collapse, Russia is aware of the importance of forming regional and strategic partnerships that would restore Russia's position on the international stage. Especially if this partnership brings together with a country of a geopolitical, religious, and ideological position in the region. The Russian government was and still positive on Iranian nuclear activities due to the importance of the Russian economy since Russia is a developed country in this field in terms of advanced technologies, specialized consultants and others. However, this does not affect and express absolute support from the Russian side towards the Iranian nuclear projects that might affect national security within the Russian territory.

المُقدمة

أثار البرنامج النووي الإيراني حفيظة وتداعيات دولية كبيرة من جانب الولايات المُتحدة الأمريكية والكثير من الدول الغربية التي سعت بأقصى مجهود وبشتى الطرق لإقناع إيران بالعدول عن قراراتها المُتعلقة بهذا المجال والتخلي عن هذا البرنامج. إذ يشكل الطموح النووي الإيراني على مدار عقود من الزمن خطراً مُحتملاً على منطقة الشرق الأوسط والعالم من خلال التهديدات التي توجهها إيران للقوى التي تنافسها من أجل فرض الهيمنة والسيادة الدولية في المنطقة وفي مقدمتها إسرائيل والولايات المُتحدة الأمريكية. ولم يكن الملف النووي الإيراني محط أنظار القوى الإقليمية والدولية المذكورة، بل تعدى ذلك إلى دول أخرى رأت في الهيمنة الأمريكية الأحادية القطب تهميشاً لدورها السياسي في الساحة الدولية، ولعل من أبرز هذه القوى غير الحليفة للسياسة الأمريكية هي روسيا الإتحادية والتي بدورها تعمد إلى تعزيز علاقتها وتوسيع أطر التعاون مع العالم، لاسيما الدول الإقليمية المجاورة كالجمهوريات المستقلة وتركيا وإيران (مدار البحث).

أولاً: أهمية البحث:

تتمثل في دراسة التعاون الإيراني - الروسي في المجال النووي منذ تفكك الإتحاد السوفيتي ولغاية العام ٢٠١٨ وما تقدمه روسيا الإتحادية من دعم لإيران في هذا المجال.

ثانياً: إشكالية البحث:

في الدراسة الحالية تكمن الإشكالية في الإتفاق النووي الإيراني في عام ٢٠١٥ مع دول مجموعة (٥+١)، وما خلفته هذه الإتفاقية من ردود فعل إقليمية ودولية بعضها مؤيد والآخر معارض لبنود الإتفاق، وما يهمنا في الدراسة هو تتبع السياسة الروسية تجاه الطموح النووي الإيراني.

ثالثاً: الهدف من البحث:

إن الهدف من الدراسة هو أن نوضح الموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني منذ سقوط الإتحاد السوفيتي، دون الخوض بتفاصيل وتداعيات وأهداف البرنامج الإيراني على المستوى الدولي والتي ذُكرت ونوقشت في العديد من الدراسات المُختصة في هذا المجال.

رابعاً: فرضية البحث:

تنطلق فرضية الدراسة من إن روسيا الإتحادية تسعى في الحفاظ على إيران كحليف لها ضد الولايات المُتحدة الامريكية ودول الغرب الموالية للسياسة الأمريكية، لذا تفتح موسكو آفاق التعاون في مجالات مختلفة مع طهران، لاسيما

المجال النووي، إلا أنها في الوقت نفسه لا تسمح لإيران بالحصول على أسلحة نووية متطورة كونها ستهدد الأمن القومي الروسي.

خامساً: مناهج البحث:

أعتمدت الدراسة على المناهج الأتية: المنهج التاريخي والمنهج الوصفي ومن ثم المنهج التحليلي. وذلك سعياً منا للوصول إلى حصيلة إستنتاجات نوعية وفي نفس الوقت موجزة ومبسطة بطرحها لموضوع الدراسة.

المبحث الأول
العلاقات الروسية/ الإيرانية عقب تفكك الإتحاد السوفيتي

أولاً: نبذه تأريخية

إن إنهيار الإتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١ كان له أثر سلبي في مسار العلاقات الروسية - الإيرانية، إذ شهدت تلك المرحلة فتور وجمود على المستوى السياسي إستمر لعدة سنوات، وذلك بسبب نشوء حالة من التنافس والصراع الإقليمي والدولي للإستيلاء على ثروات المنطقة المهزوزة بعد التفكك السوفيتي عن طريق توظيف الإستثمارات الرأسمالية والمشاريع الإقتصادية؛ علاوةً على ذلك، فقد وجه الساسة الروس إهتمامهم وتركيزهم صوب الدول الغربية والولايات المُتحدة الأمريكية آنذاك من أجل إعادة هيكلة العلاقات الخارجية الروسية إعتقاداً منهم بأنه السبيل الأسرع والأكثر نجاح وضمانة لتحقيق المصالح الروسية، لا سيما أن إيران وجهت أنظارها نحو منطقة آسيا الوسطى والقوقاز بعد عام ١٩٩١، ومحاولتها لتقديم نفسها كنموذج «الإسلام الثوري» لدول هذه المنطقة والتي كانت منظويه تحت اللواء السوفيتي لعقود من الزمن، الأمر الذي دفع روسيا الإتحادية للإبتعاد عن إيران للمدة بين عامي ١٩٩١-١٩٩٤ وعدَّها كمصدر تهديد للأمن القومي الروسي(١).

تتناغم العلاقات الروسية – الإيرانية مع طبيعة وإعتبارات العلاقات الروسية – الأمريكية وترتبط بعوامل أخرى من أهمها: عامل الأمن القومي الروسي في الجوار القريب وفي القوقاز، وعامل جيوسياسة الطاقة وخطوط نقلها، إذ أصبحت هذه العوامل تؤثر في العلاقات بين روسيا الإتحادية وإيران بصورة تفوق فيه تأثير إعتبارات التسلح والتعاون التجاري بين البلدين(٢). فقد إنخفض مقدار صادرات روسيا من الأسلحة إلى إيران إلى ٢٠٠ مليون دولار بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩ وذلك على أثر الإتفاق بين موسكو وواشنطن في الحد من إنتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، في حين أنَّ روسيا وإيران وقعتا عقود سلاح بقيمة ٧ مليارات دولار في بداية عهد فلاديمير بوتين وتوليه زمام أمور البلاد، وبذلك تثبت روسيا للعالم وإيران بأنها لا تستجيب دائماً للضغوطات الأمريكية في مسألة التعاون العسكري والتقني مع طهران لأنها تنظر إلى صفقات السلاح التي تبرمها مع إيران على أنها ضامن مهم لأمنها القومي، وبالتالي لا تجازف بعلاقاتها مع إيران من أجل دوافع ومصالح قصيرة الأمد أو خشية من شجب الولايات المتحدة الأمريكية وتهديداتها في الساحة الدولية(٣).

(١) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي: روسيا الإتحادي والبرنامج النووي الإيراني، مجلة دراسات إقليمية، العدد (١٦)، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص٢٥٠ .

(٢) كاظم هاشم نعمة: روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة: فرص وتحديات، ، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، آب ٢٠١٦، ص١٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ص١٢٦.

وقد كانت زيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي لروسيا في مارس/آذار من العام ٢٠٠١ بمثابة نقطة تحول مهمة في عملية تعزيز العلاقات الإيرانية - الروسية وتوطيد التعاون بين البلدين في مجالات سياسية وإقتصادية وإستراتيجية مُختلفة، ولعل من أهمها[٤]:

١. **قضية بحر قزين**[٥]*: تتقارب أوجه النظر الإيرانية والروسية في ضرورة تقاسم ثروات بحر قزوين وتبني مبدأ (قومية القطاعات الساحلية) مع إبقاء وسط البحر وثرواته ملكاً للجميع ويخضع للإستثمار المُشترك بين الدول المالكة له، في الوقت الذي تسعى به الولايات المتحدة الأمريكية والقوة الغربية الأخرى إلى الإنتفاع من الثروات النفطية التي تم إكتشافها في قاع مياه ساحل البحر؛

٢. **التعاون الإقتصادي:** تدرك روسيا وإيران أهمية موقعهما الإستراتيجي إقليمياً ودولياً، ومن هذا المُنطلق تسعى كلا الدولتين لتوجيه إمكانياتهم وتركيزهم إلى خدمة مصالحهم الإقتصادية وتعزيز التعاون التجاري المشترك، لا سيما في مجال تطوير إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، والحد من تدخل الولايات المُتحدة الأمريكية وإسرائيل في هذا المجال، فضلاً عن توقيعهما عدة إتفاقيات إقتصادية وتجارية وتشكيل لجان إقتصادية مُشتركة لدفع وتنشيط التعاون الإقتصادي بين البلدين والذي بدأ يتصاعد منذ عام ١٩٩٤ بمبلغ بلغ حوالي (١١٩) مليون دولار، ثم (٤٥٠) مليون دولار في عام ١٩٩٦، ووصل إلى (٣) مليار دولار في عام ١٩٩٧؛

٣. **التعاون السياسي:** ولذي تمثل بتقارب الإستراتيجيتين الروسية والإيرانية تجاه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى للهيمنة على الشؤون والقضايا الدولية بالتغطرس والعنفوانية، فضلا عن مساعي الأخيرة للتدخل في الشؤون الداخلية الروسية والإيرانية، إذ تميزت تلك المرحلة بالرفض الروسي القاطع لمشروع حائط الدفاع الصاروخي الامريكي الذي أقامته الولايات المتحدة الامريكية بذريعة التصدي للصواريخ العابرة للقارات ومواجهة أي خطر يصدر من قوى محور الشر كما زعمت والمتمثلة بكوريا الشمالية وإيران والعراق آنذاك، فروسيا تفسر هذا المشروع على أنه تهديد خطير ومباشر لأمنها القومي؛ علاوة على ذلك، أستمرار الهجمات الإعلامية الأمريكية الموجهة ضد روسيا والتي تدعي بحقوق الإنسان في الشيشان؛ أما من ناحية أخرى فقد تبلور

(٤) فهد مزبان خزار الخزار: العلاقات الإيرانية - الروسية: التطورات الراهنة وآفاق المُستقبل، مجلة دراسات إيرانية، العدد (٨-٩)، جامعة البصرة، ٢٠٠٨، ص٤٤-٥٠ .

(٥) بحر قزوين أو (بحر الخزر)، جاءت هذه التسمية نسبةً إلى مدينة بحر قزوين الإيرانية، ويقع هذا البحر المغلق بين آسيا وأوروبا تحديداً في شمال غرب آسيا محصوراً بين أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وروسيا. للمزيد يُنظر: نبيل جعفر عبد الرضا: الأهمية النفطية لبحر قزوين، مجلة دراسات إيرانية، العدد (١٥)، جامعة البصرة، ٢٠١٢، ص٩٤ .

التعاون السياسي بين موسكو وطهران بفضل التوصل إلى تفاهم بين الجانبين بخصوص أهم القضايا الإقليمية المشتركة مثل مواجهة الإرهاب وتجارة المخدرات القادمة من أفغانستان، وتقارب موقف كلا الدولتين نحو الصراع في طاجكستان وذلك من خلال تحفيز الأطراف المتنازعة إلى التحاور والتفاهم، كما برز التعاون في هذا المجال بين موسكو وطهران في دول آسيا الوسطى الاخرى والقوقاز والسعي الروسي وراء جذب الموقف الإيراني لجانبها ضد التيارات الأصولية التي تجتاح هذه المنطقة والتي تعتبرها روسيا تهديداً لأمنها القومي الداخلي.

ومن الجدير بالذكر، إن السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد إنعكست على العلاقات بين موسكو وطهران بعد تولي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين السلطة في البلاد عام ٢٠٠٠، إذ تميَّزت هذه الحقبة بتأزم العلاقات الروسية - الأمريكية وذلك بسبب العديد من القضايا المتنازع عليها مثل: رفض واشنطن التخلي عن مشروع الدفاع الصاروخي الباليستي، وتوسيع الأخيرة نطاق الناتو في آسيا، وقصف صربيا حليفة روسيا خلال أزمة كوسوفو، الأمر الذي أشعر موسكو بنية الولايات المتحدة الأمريكية وقادها للتفكير السلبي نحوها ووصفها بالعدائية تجاه روسيا بعد أن تجاهلت الولايات المُتحدة الأمريكية المصالح الروسية؛ ومن هنا إتخذ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إجراءات تجاه إيران بهدف تعزيز قوة العلاقات بين البلدين وخلق حليف إستراتيجي جديد في المنطقة، وكان من أهمها: أعلان بوتين في شهر تشرين الثاني عن إبطاله إتفاق غور - تشيرنوميردين(٦)**، كما أبدى أستعداده لزيادة مبيعات السلاح إلى إيران(٧).

ولم يقتصر التعاون الروسي - الإيراني على المجالات السالفة الذكر، حيث كان مجال الفضاء واحد من أبرز أُطر التعاون الثنائي بين الجانبين والذي لا يقل أهمية عن المجالات الاخرى من وجهة نظر الإيرانيين والروس. وقد تجسد هذا التعاون في ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول من العام ٢٠٠٥ عندما أُطلق القمر الصناعي الإيراني (سيناه١) من قاعدة بليزسك الروسية بواسطة القاذف الروسي (كوسموس M٣)، علماً أنَّ جذور التعاون بين موسكو وطهران في هذا المجال تعود إلى شهر يناير/ كانون الثاني من العام ٢٠٠٣، إذ أعلن وزير الدفاع الإيراني، آنذاك، علي شمخاني أن إيران ستكون أول بلد إسلامي في العالم يرسل قمراً مصنعاً في إيران إلى الفضاء وبواسطة نظام إيراني خاص للإطلاق(٨).

(٦) وهو إتفاق وقّع في عام ١٩٩٥ بين نائب الرئيس الامريكي آل غور ورئيس الوزراء الروسي فيكتور تشيرنوميردين والذي تضمن عدم قيام روسيا الإتحادية ببيع الأسلحة إلى إيران بعد شهر ديسمبر/ كانون الأول من العام ١٩٩٩. للمزيد من التفاصيل حول هذا الإتفاق يُنظر: طهران وموسكو توقعان إتفاقاً للتعاون العسكري، شبكة الجزيرة الإعلامية، ٢٠٠١/١٠/٢، الموقع مُتوفر على الرابط الآتي: https://bit.ly/2Z99zA1

(٧) توفيق نجم: العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها في تدعيم فاعلية سياسة إيران الإقليمية حيال منطقة الخليج العربي منذ عام ١٩٧٩، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد (١)، جامعة الأنبار، ٢٠١٦، ص١٥٤ .

(٨) عبد الحميد العبد الموساوي، عباس فاضل البياتي: التفاهم الإستراتيجي الروسي - الإيراني وإنعكاساتهُ الإقليمية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، العدد (١)، جامعة كركوك، ٢٠٠٨، ص٢٤ .

ثانياً: الدوافع والمُبررات

إن لكل علاقة بين دولتين أو قوتين في العالم عوامل تساعد على توطيد وديمومة هذه العلاقة وحوافز تدفع أحد الطرفين أو كلاهما إلى السعي لتعزيز أطر التعاون المُتبادل، لا سيما إذا كان الكلام يدور حول دولتين إقليميتين تحكمهما ظروف وقواسم جغرافية وسياسية وإستراتيجية مُشتركة كروسيا الإتحادية وإيران. ففي الوقت الراهن تتطابق الرؤية الإستراتيجية الروسية - الإيرانية للنظام الدولي، فترى كل من موسكو وطهران بأنَّ قرارات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تُعد أُحادية الجانب وتحمل عواقب وخيمة على السلم والأمن الدوليين في المستقبل، إذ أن جوهر العقل الإستراتيجي لدى الروس والإيرانيين يكمُن في رفضهم وتصديهم للهيمنة الأمريكية الأحادية القطب على النظام الدولي، وبالتالي تسعى كل من روسيا الإتحادية وإيران للإنتقال إلى نظام دولي مُتعدد الأقطاب لكي يتمكنوا من تحقيق مصالحهم وتعظيم مكاسبهم الإقليمية والدولية؛ فضلاً عن أن الرؤية الإستراتيجية للقوتين الجارتين إقليمياً تلتقي أيضاً عبر بحر قزوين، إذ تُشير هذه الرؤية إلى ضرورة التصدي للحركات الأمريكية التي تهدف إلى تحجيم الأدوار الروسية - الإيرانية الفاعلة في شرق آسيا والشرق الأوسط، كما تتضح هذه الرؤية في مُجابهة العقوبات الإقتصادية المفروضة على كل من روسيا الإتحادية وإيران من قبل الولايات المُتحدة الأمريكية وحلفاؤها في الغرب(٩).

إن روسيا الإتحادية تُدرك جيداً الأهمية البالغة التي تتمتع بها البلاد ضمن القوى العالمية، وهذه القناعة جاءت إنطلاقاً من إرثها الحضاري والجغرافي المُميز الذي تركه لها سلفها الإتحاد السوفيتي، فمنذ ذلك الوقت لم يغيب عن أذهان الإدارة الروسية الجديدة، لا سيما خلال العهد البوتيني، ذلك المجد الذي كانت تنعم به بلادهم يوماً ما على قمة النظام الدولي، ويرى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن روسيا مؤهلة وقادرة للمُضي قُدُماً في طريق العودة إلى هرم النظام الدولي، كونها ما زالت تحتفظ بمقعدها في مجلس الأمن الدولي، وتمتلك ترسانة عسكرية هائلة من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، ولديها قاعدة صنعية ضخمة، فضلاً عن إمتلاكها برنامجاً فضائياً عميقاً يستند إلى قاعدة عريضة من العلماء والخبراء الفنيين والمختصين بمجال المعرفة والتكنولوجيا، وبالتالي، فإن كل ذلك يعكس عظمة روسيا وأهميتها وضرورة السعي من أجل التقارب منها من قبل القوى البعيدة والقريبة المجاورة قبلها، وعلى رأسها إيران، للإستفادة منها في مختلف الأصعدة، السياسية والإقتصادية والتقنية وغيرها، ولعل أن الحق الروسي (الفيتو) في مجلس الأمن، يُعد بمثابة مُحفّز كبير لإيران للتوجه نحو روسيا، بالمقابل وجدت روسيا الإتحادية ضالتها في الصين والهند وإيران سعياً منها لإيجاد الحلول البديلة للخروج من الأزمات الإقتصادية والواقع الإجتماعي المُتدهور في البلاد والذي خلّفهُ واقع الحصار والعزلة المفروضة من قبل الولايات المُتحدة الامريكية

(٩) عبد الرءوف الغنيمي: مواقف وخيارات القوى الكبرى الحليفة لإيران، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢١٤)، مؤسسة الأهرام، أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٨، ص١١٠-١١١ .

على روسيا، وذلك من أجل تعزيز الهيمنة الأمريكية والإنفراد بالسيطرة المطلقة على العالم بلا مُنازع[١٠]. ويُمكن رصد أهم الدوافع والمُحفزات الآتية للتقارب الروسي - الإيراني في المنطقة خلال السنوات الأخيرة[١١]:

١. الإنحياز الإيراني المُبكر للدفاع عن نظام الرئيس السوري (بشار الأسد)، بعد أن أنكر الإيرانيون أن ما يحدث في سوريا هو ثورة، بل وصفت إيران الإحتجاجات في سوريا بإنها محاولات إنقلاب وتمرد داخلي ومؤامرة خارجية، عكس رؤيتها للإنتفاضات الثورية الشعبية في ألكثير من البلدان العربية والتي عدتها إيران بـ «صحوة إسلامية» وإحتذاء بالثورة الإيرانية، وبالتالي فإن إيران وجدت في روسيا الإتحادية القوة الوحيدة التي يُمكن التعويل عليها للدفاع عن الحليف السوري؛

٢. تطور العلاقات الروسية - الإيرانية بعد حقبة التسعينيات من القرن الماضي في مجالات ومستويات مُختلفة (التجارية والإقتصادية والنفطية)، ومُساهمة الخبراء الروس في كثير من المشاريع النووية والعسكرية في إيران؛

٣. إنّ روسيا الإتحادية لا تنظر إلى إيران على أنها مجرد حليف تجاري أو نفطي مهم، أو إنها مجرد مستورد دائم للسلاح والتقنية العسكرية الروسية المتطورة، بل الأمر يذهب إلى أبعد من ذلك، إذ تُعد إيران، في المنظور الروسي، دولة ذات موقع إستراتيجي تتمتع بنفوذ وتأثير كبيرين لا يُمكن تجاهلهما، سواء بالنسبة لروسيا نفسها أو لمصالحها في الخليج والشرق الأوسط، لا سيما في ظل ترسُّخ القناعة لدى الروس بأن روسيا الإتحادية تواجه تهديدين إستراتيجيين خطيرين: الأول، هو محاولة الولايات المُتحدة الأمريكية بمُحاصرة الروس عن طريق تمدد الناتو إلى الدول المُجاورة للأراضي الروسية، والثاني يكمُن في تهديد التنظيمات الإسلامية المُتشددة والتي باتت تنتشر في معظم دول وسط آسيا، وبالنظر إلى خطورة هذين التهديدين، فإنّ إيران تُشكل عنصر مهم يتقاسم روسيا نفس المخاوف، خصوصاً وأنّ إيران على خلاف عقائدي وسياسي مع بعض التيارات الإسلامية المُتطرفة، وهي أيضاً تواجه مشروع الهيمنة الأمريكية التي يتهددها بفرض العقوبات الصارمة والحصار الإقتصادي.

(١٠) موج طارق أحمد: السياسة الخارجية الروسية تجاه الملف النووي الإيراني، م.م. هدى مهدي صالح، كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة ديالى، ٢٠١٦، ص٢١ .

(١١) محمد السعيد إدريس: تحالف الضرورة بين إيران وروسيا جدل التفاعل بين الفُرص والتحدّيات، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد (٣)، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، حزيران (يونيو) ٢٠١٧، ص٤٠-٤١.

المبحث الثاني
التعاون بين روسيا الإتحادية وإيران في المجال النووي

أولاً: جذور التعاون

وقعت روسيا الإتحادية في عام ١٩٩٢ إتفاقيتين أوليين مع إيران في مجال الطاقة النووية، وقد تضمنت الإتفاقية الأولى التعاون في مجال الإستخدامات السلمية للطاقة المذكورة وذلك بإجراء دراسات وأبحاث حول سلامة المحطات النووية والإعداد والتدريب، في حين تضمَّنت الإتفاقية الثانية بناء محطة نووية في إيران لإنتاج الطاقة الكهربائية(١٢). كما تبنَّت روسيا بناء مفاعل (بوشهر) النووي، الذي يقع في جنوب غرب إيران على سواحل الخليج العربي، بعد أن تخلت كل من ألمانيا وأوكرانيا عن هذا المشروع بسبب الضغوط الأمريكية بهذا الشأن(١٣). وفي كانون الثاني/ يناير عام ١٩٩٥ وقَّع كل من وزير الطاقة الروسي (فيكتور ميخائيلوف) ورئيس منظمة الطاقة الإيراني (رضا أمر الله) واحداً من أهم الإتفاقات بين روسيا الإتحادية وإيران في مجال التعاون النووي بين البلدين، والذي تضمن تزويد روسيا الإتحادية الجانب الإيراني بمفاعلين نوويين جديدين وبقدرة ١٠٠٠ ميغاواط في موقع بوشهر النووي وبقيمة مليار دولار أمريكي، وحددت مدة إنجاز المشروع بأربع سنوات، كما إتفق الجانبين الروسي والإيراني في أواخر شهر آب/ أغسطس من العام ذاته على أن تقوم روسيا بتزويد إيران بالوقود النووي الذي يُصنَّع في إحدى الشركات الروسية ولمدة عشر سنوات من تأريخ التوقيع؛ وتوالت الإتفاقيات بين روسيا الإتحادية وإيران في هذا المجال، إذ عُقد إتفاق آخر يقضي بقيام روسيا بتدريب عدد من المهندسين والفنيين الإيرانيين في روسيا، وحُدِّد تأريخ الأول من أيار/ مايو عام ٢٠٠٠ لإجراء عمليات تركيب المفاعل الأول، وكذلك تم التفاوض بين الطرفين بشأن إنشاء مفاعل ثالث في موقع بوشهر النووي أيضاً(١٤).

فقد باشرت شركة أتموس ثروي إكسبرت الروسي عملها منذ عام ١٩٩٨ في إنشاء مفاعل نووي في منطقة بوشهر والذي كان من المُقرر أن يكتمل في عام ٢٠٠٣؛ وفي شهر يونيو/ تموز من العام ٢٠٠٣ أعلن رئيس الوزراء الروسي بأن روسيا ستقدم على إنشاء خمسة مفاعل نووية في إيران، ثلاثة منها إلى جانب مفاعل بوشهر ومحطتين نوويتين خاصة بتوليد الطاقة في مدينة الأحواز، الأمر الذي أثار بإستمرار سخط الولايات المُتحدة الأمريكية وزاد من قلقها حيال التعاون

(١٢) لمى مضر جريء الإمارة: المُتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الإتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٣، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠٥، ص١٣٨ .

(١٣) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي: مصدر سبق ذكره، ص٢٥٢ .

(١٤) المصدر نفسه، ص٢٥٣ .

الإيراني - الروسي في المجال النووي، بعد أن أدعت بأنه ليس هناك أي معاهدات رسمية بين إيران وروسيا بحيث يتم بموجبها نقل الوقود النووي من مفاعل بوشهر إلى روسيا، إلا أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين كان قد طمأن نظيره الأمريكي جورج بوش في هذا الصدد وأعلمهُ بأن بلاده طلبت من الجانب الإيراني بالسماح للخبراء الدوليين المُختصين بالمجال النووي لزيارة ومراقبة مفاعل بوشهر النووي في إيران، وأنَّ بإمكانهم أن يجروا التحقيقات اللازمة والضروريَّة بهذا الشأن(١٥).

وقد أصبح الموقف الروسي تجاه البرنامج النووي الإيراني يتَّسم بالسلبية وعدم التوافق، لا سيما بعد أن أصرت إيران على تطوير برنامجها بالشكل الذي تراه مُناسباً لمصالحها ورفضها المقترح المطروح من قبل روسيا والذي نص على أن تُنقل عمليات تخصيب اليورانيوم إلى الأراضي الروسية، ذلك الأمر الذي عدتهُ طهران بمثابة مس بالسيادة الإيرانية ووصفتهُ بغير المقبول بتاتاً(١٦).

ثانياً: الموقف الروسي من الإتفاق النووي الإيراني في مدينة فيينا عام ٢٠١٥

تباينت الأراء والشكوك في داخل روسيا الإتحادية وخارجها بشأن الموقف الروسي من الإتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى الست في العاصمة النمساوية فيينا في ١٤ تموز ٢٠١٥ من حيث مدى فائدة هذه الإتفاق أو خطورته على مُستقبل روسيا ومكانتها. فعلى الرغم من ان روسيا تدعم إيران في برنامجها النووي لما يحققه لها من مكاسب إقتصادية، إلا أنها لا تتسامح أبد في حال تم توظيف البرنامج الإيراني في مجالات غير سلمية، ولن تسمح روسيا بتاتاً بوجود سلاح نووي إيراني بالقرب من متاخمها الجنوبية، ومن هذا المنطلق تتجاوب روسيا مع الضغوطات الأمريكية والغربية بشأن الملف النووي الإيراني وعمليات تخصيب اليورانيوم حتى المستوى ٢٠٪ وتبدي مرونة في تأييدها لفرض عقوبات دولية على إيران من داخل مجلس الأمن(١٧).

فقد رحب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالإتفاق المذكور والحلول المُقترحة التي تم التوصل إليها بين الأطراف المعنية، وأكد على أن روسيا ستبذل مجهوداً كبيراً من أجل تفعيل طاقات هذا الإتفاق وإنجاحه كونه سيسهم في تعزيز الأمن الدولي والإقليمي وإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصاله في الشرق الأوسط(١٨). كما أكد وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف عقب إعلان

(١٥) علي حسين المكصوصي: العلاقات الروسية - الإيرانية في عهد الرئيس محمد خاتمي، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد (٤٢)، جامعة واسط، ٢٠١٩، ص٤٠٠-٤٠١ .

(١٦) قاسم محمد عبيد، حسين مهدي هاشم: البُعد العسكري والأمني في العلاقات الروسية الإيرانية بعد العام ٢٠١١، مجلة قضايا سياسية، العدد (٥٤)، جامعة النهرين، ٢٠١٨، ص٤٧ .

(١٧) وليد حسن محمد: العلاقات الإيرانية - الروسية في المجال النووي، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٥١)، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥، ص١٢٥-١٢٦ .

(١٨) محمد سالم أحمد الكواز: سياسة روسيا الإتحادية تجاه تطورات الملف النووي الإيراني ٢٠٠٩ – ٢٠١٥م - دراسة تأريخية- ، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الإجتماعية، العدد (٣٠)، جامعة واسط، ٢٠١٨، ص١٧٤ .

الإتفاق بأن هذا الإتفاق سُلغي ذريعة الولايات المُتحدة الأمريكية ودول حلف الشمال الأطلسي بضرورة نشر الصواريخ الباليستية في أوروبا لموجهة أي خطر إيراني مُحتمل في المُستقبل، وأضاف لافروف بأنَّ الحاجة لمثل هذه الصواريخ لم تعد موجودة إثر نجاح الإتفاق النووي بين إيران والدول الست الكبرى والتوصل إلى حلول وسيطة بين الأطراف المُتعاقدة بخصوص البرنامج النووي الإيراني(١٩).

أصبح الإتفاق النووي المُبرم في عام ٢٠١٥ بين إيران والدول الست الكُبرى على حافة الإنهيار، وذلك بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن نيته بعدم تمديد العمل ببنود الإتفاقية المذكورة مرة أخرى في الثاني عشر من شهر مايو ٢٠١٨، لا سيما فيما يتعلق برفع العقوبات الإقتصادية عن إيران، في حال لم يتم إجراء التعديلات أو الإصلاحات على ما يُسمِّيه ترامب بالعيوب الهائلة الواردة في الإتفاق؛ ومن هنا برز الدول الروسي وجاء الرد عن طرق فلاديمير يرماكوف رئيس قسم منع إنتشار الأسلحة في الخارجية الروسية والذي أعرب عن أمل موسكو في أن تتخذ الولايات المُتحدة الأمريكية قرارات صائبة وحكيمة بهذا الخصوص، كما حذر يرماكوف في الوقت نفسه الأمريكيين في أن الإنسحاب من الصفقة سيضر بهم أولاً، وأشار إلى إمكانية حدوث الأمور الآتية، في حال خروج واشنطن من الإتفاق(٢٠) :

١. إنَّ إنسحاب الولايات المُتحدة الأمريكية من الصفقة سيرفع عن روسيا الإتحادية جميع القيود المُتعلقة بالبرنامج النووي، وسيكون بوسع روسيا تصدير كل ما تريده إلى إيران دون وجود أي عائق؛
٢. ستنظر موسكو في خيارات إبقاء خطة العمل الشاملة المُشتركة الخاصة بالبرنامج النووي الإيراني، وذلك إنطلاقاً من مبدأ المصالح الروسية؛
٣. سيكون لدى طهران الحق في تطوير برنامجها النووي السلمي بأي طريقة وكما تشاء.

وكان **ليونيد سافين**(٢١)*** قد فسر تهديد الرئيس الامريكي بشأن الإتفاق النووي مع إيران على أن دونالد ترامب غالباً ما يتعامل مع الأمور والأزمات من منظوره الشخصي ويتلقى الكثير من الدعم الإسرائيلي، لذلك سيقوم بإسقاط الإتفاق النووي مع إيران، كما تم بالفعل نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل إلى القدس، وهي خطوة تحظى بدعم العديد من المنظمات(٢٢). ويرى سافين بأن سياسة الرئيس

(١٩) عدنان كاظم جبار الشيباني، فيان أحمد محمد لاوند: الإتفاق النووي الإيراني وإنعكاساته الإقليمية والدولية/ دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة حولية المنتدى، مُلحق العدد (٣٧) خاص بالدراسات الجغرافيَّة، المُنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، ٢٠١٩، ص٥٨ .

(٢٠) نادر عبد الرؤوف، موسكو: لن نكون طرفاً خاسراً مهما كان قرار واشنطن بشأن الإتفاق النووي الإيراني، روسيا اليوم، ٢٠١٨/٥/٤، الموقع مُتوفر على الرابط الأتي:

https://bit.ly/2HOzxo1

(٢١) *** ليونيد سافين: سكرتير الحركة الأوراسية العالمية ومدير مؤسسة الإستشراف الروسية ومدير تحرير موقع «جيوبوليتيكا» - روسيا.

(٢٢) ليونيد سافين (وآخرون): روسيا ودورها في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٧٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨، ص١٣٤.

الأمريكي ترامب في الشرق الأوسط ستعود بالفائدة على روسيا الإتحادية ودول المنطقة، كون هذه السياسة لا تستند إلى أية إستراتيجية، وأن ترامب يتصرف دون أن يعي عواقب أفعاله وما يقوم به لاحقاً، وبذلك سترى الدول الأخرى أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست بالشريك الجيد والضامن لها[٢٣]. كما أكد ليونيد سافين على ان روسيا ما تزال في تحالف إستراتيجي مع إيران، وتحدث عن توقيع بلاده إتفاقية حول منطقة حرة في إيران مع الإتحاد الإقتصادي الآوراسي، وإن التعاون الإستراتيجي بين روسيا الإتحادية وإيران سيتطور خلال السنوات المُقبلة في مجالات متعددة، إقتصادية وعسكرية وأمنية، بالوقت الذي تشكل به الجماعات الإرهابية التكفيرية التي تنشط في شمال القوقاز مصدر قلق لكلا البلدين[٢٤].

ومن جانب آخر، يرى بعض الروس أنَّ إيران ستشكل خطراً كبيراً وملموساً على روسيا الإتحادية في حال أصبحت حليفة للولايات المُتحدة الأمريكية ودول الغرب بالصورة التي تفوق الخطر المُحتمل من إيران النووية، ومن هذا المُنطلق يتضح بأنه لا توجد حتى الآن أي دلائل تثبت أن موسكو ساهمت في فض بعض القضايا المُعقدة التي تتعلق بالإتفاق النووي الإيراني بين إيران والولايات المُتحدة الأمريكية، وعدم وجود مقترح روسي يُسهل من عملية إنجاح المفاوضات بين الأطراف المُتنازعة، بل العكس، إذ أن هناك ما يؤكد من وجود محاولات تسعى من خلالها موسكو إلى عرقلة وتعقيد المفاوضات في مراحلها المُختلفة وذلك عن طريق بعض الممارسات المبهمة من حيث التوقيت من الجانب الروسي، لعل من أبرزها[٢٥]:

١. إعلان موسكو عن توقيعها إتفاقيّة ضخمة مع الإيرانيين في منتصف شهر نوفمبر/ تشرين الثاني للعام ٢٠١٤ والذي تضمَّن إنشاء مفاعلين نوويين إضافيين في بوشهر ليصل العدد إلى ٦ مفاعلات مع إمكانية التوسع، بالوقت الذي حُدِّد فيه تأريخ ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني من العام نفسه كموعد نهائي لخوض مفاوضات فيينا في تلك المرحلة؛
٢. قيام روسيا الإتحاديَة في منتصف شهر أبريل/نيسان للعام ٢٠١٥ برفع الحظر الأحادي المفروض على إيران منذ عام ٢٠١٠ والذي يتعلق بمنظومة الدفاع الصاروخية (إس - ٣٠٠)، وبذلك شجعت إيران على تشديد مواقفها والتزمت بقراراتها في المرحلة النهائية من المفاوضات؛
٣. كما أعلنت موسكو في بداية شهر يونيو/حزيران عام ٢٠١٥ عن عقد إتفاقية مع الجانب الإيراني كان مضمونها تبادل النفط مُقابل السلع، وتدخل هذه الإتفاقيَة حيز التنفيذ خلال أسبوع من توقيعها.

فالعلاقات الروسية - الإيرانية، وتحديداً العلاقات المُتعلقة بالمجال النووي،

(٢٣) المصدر نفسه.
(٢٤) المصدر نفسه.
(٢٥) علي حسين باكير: تبعات الإتفاق النووي الإيراني على الصين وروسيا، مركز الجزيرة للدراسات، الإثنين، ٢١ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٥، ١٣:٤٧ بتوقيت مكة، الموقع متوفر على الرابط الآتي:
https://bit.ly/32rzrJq

غالباً ما تكون محكومة بإعتبارين أساسيين: الأول هو حاجة روسيا لإيران كحليف في المنطقة ضد الدول الغربية والولايات المُتحدة الأمريكية، وذلك بحكم الموقع الإستراتيجي الذي تشغله إيران؛ أما الثاني: يمكن في المخاوف الروسية تجاه الخطر الإيراني المُحتمل فيما إذا تمكنت إيران من الحصول على سلاح نووي، إذ يرى الروس في ذلك خطراً بالغاً يهدد الأمن القومي الروسي بصورة مباشرة قبل غيرها من دول المنطقة[٢٦].

(٢٦) ناصر زيدان: دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط٢، أبريل/ نيسان ٢٠١٣، ص٢٢٩.

الخاتمة

إستناداً لما تقدم يمكن القول بأن البرنامج النووي الإيراني وعلى مدار مراحل زمنية متعاقبة ومتباعدة حظي برفض دولي واسع من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب وكذلك روسيا في بعض الاحيان، ويمكننا أن نلخص ما توصلنا إليه من إستنتاجات على النحو الآتي:

١. ان من مصلحة إيران وروسيا الإتحادية تفعيل أطر التعاون المُشترك على الصعيد الإقليمي، وذلك إنطلاقاً من القواسم المُشتركة بين البلدين السياسية والإقتصادية والجغرافية وحتى الدينية، إذا ما أخذنا بنظر الإعتبار الجمهوريات المُستقلة وبلاد القوقاز وذلك تلافياً لأي خطر خارجي يهدد الامن القومي الروسي والإيراني.

٢. ترى موسكو أن طهران حليف مهم لروسيا الإتحادية في المنطقة، لا سيما في ظل العقوبات المفروضة على روسيا وإيران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية. إلا أن السياسة الخارجية الروسية لا تفضل مصالح دولة على حساب دولة أخرى في حال عدم تعرض مصالحها للضرر. لذلك فهي تعتبر إيران كحليف ضروري في كثير من الأزمنة ولكنه غير موثوق، والعكس بالنسبة لإيران التي لا تعتبر روسيا كدعامة دائمة لها في المنطقة تستطيع الإستناد عليها في الظروف الحرجة.

٣. تدعم روسيا الإتحادية البرنامج النووي الإيراني لتمارس بذلك الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الحليفة للبيت الأبيض وتستخدم هذه الورقة ضد معارضيها في قضايا الشرق الأوسط العالقة كسوريا وغيرها.

٤. إشارةً لما قيل في الفقرة السالفة، فأن روسيا الإتحادية لن تسمح لإيران بأن توظف برنامجها النووي للأغراض غير السلمية لما لذلك من تهديد وخطر مباشر على الأمن القومي الروسي. لذلك نجد روسيا في مواقف معينة إتخذت دور المؤيد لقرارات مجلس الأمن الدولي بفرض العقوبات على إيران.

٥. إتخذت روسيا الإتحادية موقفاً إيجابياً وسلبياً في الوقت نفسه تجاه الإتفاق النووي بين إيران ودول (٥+١) والذي تم توقيعه في العاصمة النمساوية فيينا في العام ٢٠١٥. فمن ناحية، عملت روسيا من خلال عدة إجراءات وممارسات تكاد تكون مبهمة من حيث التوقيت على تحفيز إيران للعدول عن عقد هذا الإتفاق، ومن ناحية أخرى، أيدت موسكو الإتفاق المذكور وجاء ذلك على لسان كبار الساسة الروس، كما حذرت الرئيس الامريكي دونالد ترامب من التخلي عن هذا الإتفاق لما سيلحقه من أضرار تمس مصالح ومكانة الجانب الأمريكي أولاً قبل غيره.

٦. تفضل روسيا الإتحادية إيران كحليف نووي على أن لا تكون الأخيرة

حليف للغرب والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يُفسر قيام روسيا في كثير من المواقف ومن خلال عدة ممارسات على تحفيز إيران نحو عدم الإتفاق في المجال النووي مع الأمريكيين ودول الغرب المعارضة.

٧. تسعى روسيا الإتحادية إلى إعادة بناء علاقاتها مع دول الجوار المتاخمة لحدودها وعلى رأسها الجمهوريات المستقلة عن الإتحاد السوفيتي سابقاً والدول الإقليمية في المنطقة كتركيا وإيران، وذلك من خلال تطوير التعاون معها في المجال الإقتصادي والتجاري وكذلك الأمني ومكافحة الإرهاب، وتحديداً منذ تعرض هذه المنطقة لتوتر وإضطراب شديدين في السنوات الأخيرة وظهور تنظيمات إرهابية وجماعات مُسلحة مثل داعش والتي أخذت تشكل مصدر قلق وتهديد مُباشر لجميع البلدان في هذه المنطقة، لذلك شهدت هذه المرحلة تعاون منقطع النظير بين موسكو وطهران من أجل حماية الامن القومي الداخلي لكلا البلدين. ومن هذا المنطلق يمكن تعزيز الفرضية التي ترمي إلى أن روسيا الإتحادية وإيران قوتين كبيرتين مهمتين ومؤثرتين في الساحة الدولية وأن تحالفهما في أي مجال، لا سيما المجال النووي سيدفع الولايات المتحدة الامريكية إلى إعادة النظر في الكثير من الأمور الراهنة في العالم.